2026 كانون 2 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية العدد 12
January 2026 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences No. 12
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

تقدير الحذف بين الإعراب والدلالة دراسة في كتابي الخصائص والمحتسب لابن جني

أ.م.د. صباح رحمن دايخ
المديرية العامة لتربية القادسية

الملخص : خُصِّص هذا البحث لدراسة تقدير الحذف بين الإعراب والدلالة في كتابَي الخصائص والمحتسب لابن جني؛ ليجيب عن أسئلة عدَّة, منها: على أيِّ أساسٍ يتمُّ تقدير الحذف عند ابن جني؟ هل استند فيه على الإعراب أم على الدلالة أم عليهما معًا؟ ما المعتمد في التقدير عند اختلاف الإعراب مع الدلالة المقصودة عند ابن جني؟ هل كانت نظرة ابن جني لتقدير الحذف في ضوء الاختلاف بين الإعراب والدلالة متطابقة في كتابيه أم كانت مختلفة؟... يسعى البحث إلى الإجابة عن هذه الأسئلة في ضوء ما يتضمَّنه الكتابان من قضايا نحوية مهمة, فكتاب الخصائص يتضمَّن قضايا لغوية عامة ركَّز ابن جني في قسم منها على تقدير الحذف وما ينتج عنه من تقدير إعرابي وتوجيه دلالي, وركَّز في كتاب المحتسب على الدفاع عن القراءات القرآنية الشاذة, ومن ضمن ما دافع به توجيه تلك القراءات توجيهًا إعرابيًا في ضوء تقدير الحذف ، وقُسِّم البحث على مبحثين تسبقهما خلاصة ومقدمة وتليهما خاتمة, خُصِّص الأول لدراسة تقدير الحذف وأهميته بكونه موجّهًا للإعراب ومحدِّدًا للدلالة, وخُصِّص الثاني لدراسة تقدير الحذف بين الإعراب والدلالة في كتابي الخصائص والمحتسب لابن جني.

الكلمات المفتاحية: الحذف, الإعراب, الدلالة :

Estimation of Ellipsis Between Syntax and Semantics: A Study in Ibn Jinni's Al-Ikhsaas and Al-Muhtasib

A.L.D. Sabah Rahman Dayekh
General Directorate of Education in Qadisiyah

Abstract : This research is dedicated to studying the estimation of ellipsis between syntax and semantics in Ibn Jinni's two works, *Al-Ikhsaas* and *Al-Muhtasib*, aiming to answer several questions, including: On what basis does Ibn Jinni estimate ellipsis? Does he rely on syntax, semantics, or both? What is the basis for estimation when there is a discrepancy between syntax and intended meaning according to Ibn Jinni? Is his perspective on estimating ellipsis consistent between the two books, or does it differ?The study seeks to address these questions in light of the significant grammatical issues presented in both books. *Al-Ikhsaas* includes general linguistic issues, with Ibn Jinni focusing on the estimation of ellipsis and its resulting syntactical and semantic implications. In contrast, *Al-Muhtasib* emphasizes defending exceptional Quranic readings, where he argues for these readings syntactically in light of the estimation of ellipsis.The research is divided into two sections preceded by a summary and introduction, followed by a conclusion. The first section focuses on studying the estimation of ellipsis and its importance as a guide for syntax and a determiner of meaning. The second section examines the relationship between estimation of ellipsis, syntax, and semantics in Ibn Jinni's *Al-Ikhsaas* and *Al-Muhtasib*.

Keywords : Ellipsis, Syntax, Semantics.

مقدمة يدور البحث حول ثلاث قضايا محورية هي: الحذف, والإعراب, والدلالة, في كتابين مهمَّين مختلفين في الهدف والمنهج, هما كتابا الخصائص والمحتسب لابن جنّي؛ لذا تظهر أهمية البحث في قراءة هذه القضايا الأساسية في ضوء اختلاف الكتابين في الهدف والمنهج, فهو يدرس تقدير الحذف بين الإعراب والدلالة عند ابن جني في كتابيه, فالحذف قد شغل حيزًا كبيرًا في الدراسات النحوية؛ لأهميته النابعة من صلته المباشرة بدراسة عناصر الخطاب الأساسية من متكلِّم ومخاطَب وخطاب وسياق حال, وغيرها, فهو اقتصاد في الكلام لتحقّق الفهم بقدر معيَّن منه, لكنَّ هذا المختصر من الكلام قد فتح أبوابًا كثيرة من التأويلات المختلفة عند الدارس والمحلّل للنص اللغوي, ففي الكثير من الأحيان لا يمكن الجزم بتقدير ذلك المحذوف؛ فهو قيل في ظروف خاصَّة, ولكلِّ تركيب ظروفه الخاصة التي تميزه عن بقية التراكيب.

وفي ضوء هذا الفهم, ووفق الهدف من كلِّ كتاب والمنهج المعتمد, درس البحث قضية تقدير الحذف بين الإعراب والدلالة عند ابن جني, فابن جني في دراسته لقضية تقدير الحذف في كلِّ كتاب ملتزم بما رسمه من هدف, وما خطَّه من منهج؛ لذا يسعى دائمًا إلى المقاربة بين ما هو مقرَّر من قواعد وبين ما يُنتج من دلالة وفق منظور يقوم على دراسة وتحليل الاحتمالات اللغوية واختيار ما يتوافق مع هذه المقاربة, وهذا ما سيتَّضح في مباحث هذا البحث.

المبحث الأول: تقدير الحذف وأثره في توجيه الإعراب وتحديد الدلالة

عني النحو العربي بدراسة الحذف وما ينتج عنه من تقديرات عناية كبيرة, فلا يكاد يخلو منه باب نحوي, وهذه العناية نابعة من أهمية الحذف بوصفه موجهًا للإعراب في سياقات عديدة, ومحددًا للدلالة فيها, فالمتكلِّم في الكثير من السياقات اللغوية قد يعمد إلى الحذف استنادًا إلى تحقُّق الفهم بأقل قدر من الكلمات, لكنَّ الدارس والمحلِّل للتركيب اللغوي قد تكون به حاجة إلى تقدير محذوف لتوجيه القاعدة الخاصة بالأثر الإعرابي, وتحديد الدلالة.

فـالحذف بالمفهوم النحوي, أي: بمنظور المُحلِّل أو الدارس للتراكيب النحوية هو ((إسقاط لصيغ داخل النص التركيبي في بعض المواقف اللغوية, وهذه الصيغ يُفترَض وجودها نحويًّا؛ لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعد))[1]؛ لذا فـ((الحذف النحوي ينبع من محاولة النحاة تعليل الاختلاف بين الظواهر اللغوية والقواعد النحوية, وهو على هذا نوع من التأويل للواقع اللغوي لينسجم مع القاعدة))[2], فيعمد الدارس للنص اللغوي تبعًا لذلك إلى التقدير والتأويل ((وهدفه هو التوفيق بين الشروط التي تلتزمها القواعد النحوية وبين النصوص التي تتجافى مع تلك الشروط فلا تطبقها))[3], وعلى هذا الأساس يتمُّ توجيه النص في بعض الأحيان ((لاستنباط معان توافق ما تقتضيه مواضعات اللغة وشروط مقاييسها المطَّردة))[4].

ومن القضايا التي عالجها النحويون وأرسوا أسسها قضية الإعراب وما يرتبط بها من تقدير لمحذوف في كثير من الأحيان؛ فهو يقوم على نظرية العامل التي توجب عاملًا لكل أثر إعرابي في الجملة, عن طريق ((تحليل نحوي للكلام أو النص بتصنيف كلمات النص حسب الباب النحوي, أي أنّ الإعراب تفكيك شكلي للجملة أو الجمل يراد منه توزيع كل كلمة في بابها لاختيار انسجامها معه أو لتأكيد هذا الانسجام))[5], ونتج عن هذا التحليل والتفكيك والتوزيع اعتماد أصول قواعدية للإعراب محددة وثابتة, إن توافرت في الجملة, فهذا هو الأصل, وإن لم تتوافر فيها ((اضطروا إلى تقدير أجزائها إذا وجدوا في الكلام عاملًا وليس له معمول قدروا له معموله, وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى

معمول واحد أعمل أحدهما فيه وقدر للآخر ما يعمل فيه, وإذا وجد معمول ولم يكن ثمة عامل قدر له عامله))[6].

وهذه التقديرات في المبدأ لا تخرج في مجملها عن الأساس الذي صرَّح به النحويون واعتمدوا عليه, وهو الربط بين التركيب والدلالة؛ لذا عُرِّف الإعراب بأنَّه: ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))[7], وهو ((الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ, وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام, ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول, ولا مضاف من منعوت, ولا تعجُّب من استفهام, ولا صدْر من مصدر, ولا نعت من تأكيد))[8]؛ فالدلالة هي الأساس الذي يستند إليه كلُّ كلام, وهي الثمرة من كل عملية تخاطبية؛ فلا يتحقَّق الضبط الإعرابي لكلِّ كلمةٍ في أيِّ تركيب إلَّا بالاعتماد على الدلالة التي قصدها المتكلِّم, فدلالة التركيب هي الأساس في توجيه الإعراب[9].

وفي ضوء هذا المفهوم للإعراب القائم على الربط بين التركيب والدلالة, لابدَّ لعملية الحذف وتقديراتها أن تستند إلى هذا الربط أيضًا؛ وعلى هذا الأساس فالأصل في كلِّ تقدير لمحذوف هو أن يقتضيه المعنى المراد, وأن لا يتعارض مع قوانين النحو[10], والحذف مع هذا وذاك ((ليس طردًا لعنصر كامل, بل هو اقتصاد في ذكر الملفوظ بكل عناصره))[11] استنادًا إلى تحقُّق الفهم بين المتكلم والمخاطب, وقضية الوصول إلى المعنى المقصود تستند إلى أمور عدَّة, منها: ((ملابسات الحال والموقف عمومًا في فهم عملية الحذف بأبعادها كافة, أي مجموعة القرائن الحالية))[12].

والدارس لأيِّ تركيب لغويٍّ يسعى دائمًا إلى المقاربة بين ما هو مقرَّر من قواعد وبين ما يُنتج من دلالة وفق منظور يقوم على دراسة وتحليل الاحتمالات اللغوية واختيار ما يتوافق مع هذه المقاربة, وعلى هذا الأساس تنطلق دراسة التركيب اللغوي من تحليل ((الاحتمالات الإعرابية أو اللغوية التي يمكن أن يعالج بها النص موضوع الدراسة وتنتهي إلى نتيجة مقنعة أو مقبولة في الأقل))[13].

لكنَّ السؤال المهم هنا: في ضوء اعتماد الإعراب على نظرية العامل وما تقتضيه, وفي ضوء أهمية الدلالة بوصفها الثمرة المرجوة من الخطاب, هل بقي الأساس الذي يُستند إليه في تقدير الحذف وهو الربط بين توجيه الإعراب والدلالة؟, أم حصل اختلاف في التقديرات وميل لأحدهما على حساب الآخر, هذا ما سيتضح في دراسة تقدير الحذف عند ابن جني في كتابيه الخصائص والمحتسب.

المبحث الثاني: تقدير الحذف بين الإعراب والدلالة في كتابي الخصائص والمحتسب

ذكرنا في المبحث الأول أنَّ الأساس الذي يستند إليه الدارس في تحليل أيِّ نصٍ لغوي وتفسيره هو الربط بين التركيب والدلالة, ومن ذلك ما يتعلَّق بالإعراب وتقديراته المختلفة, إذ يقوم على هذا الأساس في دراسة التركيب وتحليله, فـ((كل حركة فيه بمقدار ولقصد))[14], وعلى هذا الأساس فلابدَّ لتقدير الحذف أن لا يخرج عن هذا الإطار, فتقدير محذوف ينبغي أن يُنظَرَ إليه وفق سياقات الكلام وملابساته حتى لا يكون هناك تعارض بين الإعراب والدلالة, فما مدى تحقُّق هذا الأمر عند ابن جني في كتابيه الخصائص والمحتسب في ضوء اختلاف الهدف والمنهج؟.

وسيقسَّم المبحث على قسمين, يختصُّ الأوَّل بدراسة الخطاب التنظيري عند ابن جني في كتابيه الخصائص والمحتسب, ويتعلَّق الثاني بدراسة التطبيق وتحليل النصوص في كتابيه المذكورين آنفًا.

أولًا: قراءة في الخطاب التنظيري

تحدَّث ابن جني في كتابه الخصائص عن تقدير الحذف في مواضع, منها أبواب مُخصَّصة للحذف, ومنها ضمن كلامه في أبواب كتابه المتنوعة, من الأبواب المخصَّصة للحذف: ((باب في الفرق بين تقدير

الإعراب وتفسير المعنى))[15], و ((باب في أنَّ المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به))[16], وقد عدَّ الحذف من شجاعة اللغة العربية[17].

وقد بيَّن ابن جني نظرته من بداية كلامه, فهو مدرك تمامًا في أنَّ الدلالة هي الأساس الأول والأخير للتخاطب, فهي الغاية من كلِّ تركيب؛ لذا حدَّد الأساس في توجيهه لقضية الإعراب وتقدير محذوف, إذ يقول: ((إن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه, وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه, وصحَّحت طريق تقدير الإعراب, حتى لا يشذّ شيء منها عليك, وإيَّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤْثِر إصلاحه))[18].

يتَّضح من النص آنف الذكر أنَّ ابن جني قد استند إلى المعنى في تقدير الحذف, فهو الموجِّه الأساس فيه, فإذا كان تقدير الإعراب مطابقًا لتفسير المعنى المراد, فهذا هو الغاية والقصد, وهو الأصل, أمَّا إذا كان مخالفًا له, فلابّد من قبول طريق المعنى وتعديل تقدير الإعراب؛ لكي لا يخرج التركيب عن المعنى المراد منه, ((وقد نبه ابن جني من قبل إلى هذه الحقيقة, وهي أن بعض التقديرات النحوية للمحذوفات لا تساير المعنى المفهوم من العبارة, أو أن فهم المعنى لا يتطلبها))[19], وتعليل ذلك هو أنَّه يمكن أن يدخل ضمن ما وصفه النحويون بـ(تمثيل ولم يُتكَّلم به), فقد صار هذا التمثيل الذي لم تتكلَّم به العرب ((صار فيما بعد تقديرات إعرابية ثابتة لكثير من الأساليب موضوع الدراسة))[20]؛ ممَّا أدَّى إلى حصول خللٍ ما في بعض الأقيسة النحوية, أو عدم شمول فيها, يتَّضح من حديثه عن الاختلاف بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى[21], وهو ما دعا ابن جني إلى القول: ((ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه, ولا تسترسل إليهِ))[22].

فابن جني اهتم اهتمامًا كبيرًا بتقدير الحذف وبيان أثره الدلالي, وتوجيه الإعراب توجيهًا موافقًا لتلك الدلالة؛ لذا نراه قد بيَّن أهمية سياق الحال وما يقتضيه أحيانًا من اقتصاد في الكلام, يقول في ذلك: ((فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به))[23], فسياق الحال على هذا الأساس لا يتناقض مع التقدير الإعرابي, فأحدهما تبعًا لذلك مكملٌ للآخر في الوصول إلى المعنى المراد, ((فالموقف اللغوي لا يعدل القاعدة بنفي ما وراء النصوص من تقدير, بل يتخذ وسيلة لفهم ما حول النص من معانٍ تتخذ أساسًا لتخريجها وتأويلها))[24].

فقضية تخريج الإعراب, وتفسير المعنى على هذا الأساس تقوم بالاستناد إلى عنصر سياق الحال, يقول ابن جني: ((كان رُؤبة إذا قيل له كيف أصبحت يقول: خيرٍ عافاك الله - أي بخيرٍ - يحذِف الباء لدلالة الحال عليها بِجري العادة والعرف بها. وكذلك قولهم: الذي ضربتُ زيد, تريد الهاء وتحذفها, لأن في الموضع دليلاً عليها))[25].

هذا رأي ابن جني في تنظيره لتقدير الإعراب وتفسير المعنى في كتاب الخصائص, وهو بأنَّ الدلالة هي الأساس في التحليل, فإذا خالفها الإعراب فإنَّه يعدَّل بطريق بحيث لا يخالف الدلالة المقصودة.

أمّا في كتاب المحتسب, فلم يتحدث ابن جني تنظيرًا عن موضوع تقدير الحذف, بل كان حديثه في ضمن ما عرضه من أمثلة للقراءات القرآنية الشاذة, فكتابه يقوم على الدفاع عن القراءات القرآنية الشاذّة, وتوجيهها توجيهًا مقبولًا في اللغة والدلالة, فابن جني سعى جاهدًا لتعليل القراءات الشاذّة التي أوردها وتفسيرها, ويتَّضح من مقدمته لكتابه المحتسب أنَّه كان يرى أنَّ القراءات التي أوردها ودافع عنها, هي قراءات صحيحة الرواية, فصيحة اللغة وإن كانت خارجة عن القراءات السبعة المشهورة, يقول في ذلك:

((إلَّا أنه مع خروجه عنها نازل بالثقة إلى قرَّائه, محفوف بالروايات من أَمامه ووراءه؛ ولعله, أو كثيرًا منه, مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه))[26].

والفصاحة تتمثَّل بثلاثة اتجاهات, كما ذكر ذلك الشريف الجرجاني بقوله: ((في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس, وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات مع فصاحتها..., وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح))[27].

يتَّضح من نصِّ ابن جني أنَّه يعدُّ هذه القراءات أو الكثير منها مساويةً من جانب الفصاحة للقراءات المشهورة, ويدخل ضمن هذا القول القراءات الإعرابية التي تقوم على تقدير محذوف واختيار وجه من وجوه محتملة وتأويلات عدة, فهي عنده فصيحة حالها حال القراءات المشهورة, فما الأساس الذي اعتمده ابن جني في وصفها بالفصاحة؟ هل هو أساس قائم على الربط بين الإعراب والدلالة؟ أم كان الميل إلى الجانب التركيبي حتى وإن وُصفت القراءة بـــ((الابتعاد عن المعنى, أو تأويل الكلام بما يصرفه إلى معنى آخر غير المعنى المقصود الذي ينطبق على ما يقتضيه التركيب وطبيعة اللغة وقدرتها على الاتساع في التعبير بصيغ كثيرة))[28] عن المعاني المتنوعة, هذا ما سيتضح في الحديث عن تحليل النصوص عند ابن جني.

ثانيًا: قراءة في التطبيق وتحليل النصوص

تشغل قضية دراسة النصوص وتحليلها وتفسيرها مباحث كثيرة عند ابن جني في كتابيه الخصائص والمحتسب, ومن تلك المباحث ما يتعلَّق بتقدير محذوف وما يترتَّب عليه من توجيه للإعراب وتحديد للدلالة, فنأخذ مثلًا تحليله لبعض الآيات الكريمة التي وردت بأكثر من قراءة, منها قوله تعالى: **"واتقوا اللهَ الذي تساءلونَ بهِ والأرحامَ"**[29], فالآية الكريمة وردت في كتابيه الخصائص والمحتسب بقراءتين مختلفتين.

ففي كتاب الخصائص دافع ابن جني عن قراءة حمزة بجر: (الأرحام) استنادًا إلى تقدير حرف جر محذوف لدلالة الحال عليه, يقول ابن جني: ((ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس, بل الأمر فيها دون ذلك وأقربُ وأخفّ وألطف؛ وذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمِل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر, بل اعتقدتُ أن تكون فيها باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحام), ثم حذفت الباء؛ لتقدّم ذكرها))[30].

فذكر ابن جني أنَّ حمزة لم يحمل لفظة: (الأرحام) على العطف على الضمير المجرور؛ لأنَّه قبيح عند جمهور النحويين[31] بل على الجر بحرف جر محذوف لدلالة الحرف الملفوظ قبله, التقدير: (وبالأرحامِ), وحذفت الباء لتقدُّم ذكرها, وبقيَ عملها[32].

وعلى هذا التقدير وُجِّهت دلالة الآية الكريمة استنادًا إلى هذه القراءة على أنَّه تعريض بهم؛ ((إذ يتساءلون بينهم بالرحم وأواصر القرابة ثم يهملون حقوقها ولا يصلونها, ويعتدون على الأيتام من أخوتهم وأبناء أعمامهم, فناقضت أقوالُهم أفعالَهم))[33].

وهذا التوجيه بعيد لأمرين:

الأول: الجانب النحوي: فابن جني عمد إلى تقدير الجر في موضع لا يقتضي التقدير ويجب معه ذكر العامل, وهذا التقدير موصوف بالقبح النحوي, وهو عطف الظاهر على المضمر دون إعادة الجار, فهو ((ليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه, والجار والمجرور كشيء واحد, فكانا في قولك: (مررت به وزيد) و(هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال, فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة, فلم يجز ووجب تكرير العامل))[34]

فالعطف ((إنما هو محكوم بطبيعة الأشكال النظرية التي يقوم عليها كل طرف من طرفي العطف: فإذا كانا من قبيل الأشكال التي توفّر شرط الاستغناء هان فيها أمر الحذف وإذا كانا من قبيل الأشكال التي لا تستقل بمفردها كلامًا تامًّا تعذّر فيها الحذف وامتنع))[35]؛ لذا امتنع العطف هنا من دون تكرار العامل.

الثاني: الجانب السياقي: لم يركِّز ابن جني على جانب السياق العام للآية الكريمة؛ فـ((سياق الآية الكريمة يأبى ذلك, لأنّها في مقام رفع شأن صلة الأرحام ومقارنتها بشأن نفسه تعالى))[36], وهذا لا يتحقَّق بتقدير الجر.أمَّا في كتاب المحتسب, فقد عالج ابن جني تقدير الحذف وتوجيه الإعراب والدلالة في مواضع من كتابه[37], منها الآية الكريمة آنفة الذكر, لكنَّه هنا دافع عن قراءة الرفع فيها معتمدًا على تقدير محذوف أيضًا, ومحاولًا التوفيق بين تقدير الإعراب والدلالة, فدافع عن قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد لـلفظة: (الأرحامُ) رفعًا في قوله تعالى: **"واتقوا اللهَ الذي تساءلونَ بهِ والأرحامَ"**[38].

وقراءة الرفع هي قراءة شاذَّةٌ دافع عنها ابن جني معتمدًا على تقدير محذوف, فلفظ (الأرحامُ) مبتدأٌ, خبره محذوف, يقول ابن جني: ((ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف, أي: والأرحام مما يجب أن تتَّقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه))[39], فالرفع عنده وجه حسَنٌ؛ لأنَّه هو الذي يحقِّق المعنى بتمامه استنادًا إلى تقدير الحذف, يقول: ((حسن رفعه لأنه أوكد في معناه, ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدا, فزيد فضلة على الجملة, وإنما ذكر فيها مرة واحدة, وإذا قلت: زيد ضربته, فزيد ربّ الجملة, فلا يمكن حذفه كما يحذف المفعول على أنه نَيِّف وفضلة بعد استقلال الجملة))[40], وعلّل ذلك بأنَّ لفظة (زيد) ذُكرت مرتين للتأكيد ((أحدهما: اسمه الظاهر, والآخر: ضميره وهو الهاءُ, ولما كانت الأرحام فيما يُعنى به ويُقَوَّى الأمر في مراعاته جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول, وإذا نُصبت الأرحام أو جُرَّت فهي فضلة, والفضلة متعرضة للحذف والبِذْلة))[41].

فذكر ابن جني أنَّ هذه القراءة بحسب هذا التوجيه, أوكد في المعنى, وأقرب إلى المقصود؛ لأنَّها وردت بلفظ المبتدأ, والمبتدأ ركنٌ أساسي في الجملة؛ فهو أقوى من المفعول وأقوى من المكملات الأخرى في إيصال الدلالة؛ لذا جاءت لفظة: (الأرحامُ) بالرفع ابتداءً؛ للتأكيد على أهميتها.

استند ابن جني هنا على الأقيسة النحوية في تقدير الحذف وتوجيه الدلالة, فوجَّه الرفع في لفظة (الأرحامُ) على أنَّها مبتدأ خبره محذوف, وذكر الدليل على ترجيح ذلك, وهذا الدليل هو دليل نحوي خالص, وهو أنَّ المبتدأ ركن أساسي في الجملة, وهو أقوى من المفعول به, وأقوى من المكملات الأخرى.

وهذا الأمر يقلِّل من قيمة عناصر الجملة الأخرى, فالتركيب كلٌّ متكامل لا يستغني بعضُه عن بعض, وكلُّ كلمة فيه لها دورها المحدَّد الذي لا يمكن تعويضه أو تركه, فهي في موضعها أقوى من غيرها في غير موضعه.

فهذا التقدير جاء لمحاولة التوفيق بين توجيه القراءة الإعرابية, وبين ما يقتضيه القياس النحوي, وكان لذلك أثرٌ كبير في توجيه الدلالة باتجاه معيَّن استنادًا إلى التعليل النحوي, وعلى هذا فتقدير الحذف هنا ((ليس واقعًا لغويًا, بل ينبع من محاولة تصحيح القواعد النحوية عن طريق تأويل النصوص اللغوية وإن كان توجيهًا يستوحي فيه الباحث الموقف اللغوي, واستيحاء الموقف اللغوي في بعض جزئيات النحو

لا يغير من منطقية المنهج التقليدي؛ إذ غايته في المنهج التقليدي تصحيح القواعد عن طريق تأويل النصوص تأويلًا يتلاءم معها))[42]؛ لذا استند ابن جني هنا على القياس النحوي ممَّا اضطره إلى تأويل ما يخرج على هذا القياس وتوجيهه توجيهًا لا يتعارض مع ما هو مقرَّر؛ ((فالنحويون أصحاب تقعيد وقياس فالروايات التي تخرج على قواعدهم وقياسهم كانوا يلجؤون بها إلى التأويل وتخريجها على التوهم))[43].

وقد وردت قراءة أخرى في لفظة (الأرحام), هي قراءة النصب, لم يناقشها ابن جني, فقط أشار إليها في كتاب المحتسب ضمن حديثه عن قراءة الرفع محاولًا تضعيفها[44] مع أنَّها قراءة لها دلالتها الراجحة على قراءة الجرّ وقراءة الرفع, وقد وجَّهها الزمخشري ((على وجهين, إما على: واتقوا الله والأرحام, أو أن يعطف على محل الجار والمجرور, كقولك: مررت بزيد وعمراً, وينصره قراءة ابن مسعود: "تساءلون به وبالأرحام"))[45], فيكون المعنى استنادًا إلى هذا التقدير: ((اتقوا مخالفة أوامر الله الذي له من العظمة والجلال والعزة على حدّ تتساءلون به, واتّقوا قطيعة الأرحام وظلمها))[46].

وهذه القراءة هي الأقرب إلى الدلالة المقصودة؛ لأنَّ فيها تعظيمًا لصلة الأرحام؛ فقد عطفها الله سبحانه وتعالى على تقوى نفسه, وقرنها بذلك, وما يؤيّد ذلك أنَّ سياق الآية الكريمة يدور حول تعظيم التقوى والتأكيد عليها, فبعد أن أمر الله سبحانه وتعالى عباده بتقواه, عطف على ذلك أمرًا آخر, وأكَّد على أهميته, وهو صلة الرحم, فـ((الآية المباركة تدلّ على عظمة صلة الرحم وحقّها ورفع شأنها, على حدّ قارن تقوى الأرحام بتقوى نفسه, فكما أن لله تعالى حقوقًا لابدّ من مراعاتها, كذلك للرحم حقوق لابدّ من مراعاتها))[47].

ومن أمثلة تقدير الحذف في الخصائص ما ذكره من تحليل وتقدير لحذف الفعل, يقول ابن جني: ((وذلك أن يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به, وذلك نحو قولك: أزيدٌ قام, فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد, فلمّا أضمرته فسّرته بقولك: قام, وكذلك "إذا السماء انشقَّتْ"[48] و "إذا الشمس كُوِّرت"[49] و "إن امرؤٌ هلك"[50] و "لو أنتم تملكونَ خزائنَ رحمةِ ربّي"[51], ونحوه؛ الفعل فيه مضمر وحده, أي إذا انشقَّت السماء, وإذا كُوِّرت الشمسُ, وإن هلك امرؤٌ, ولو تملكون))[52].

ذهب ابن جني هنا إلى ما ذهب إليه البصريون في ((أن الاسم المرفوع بعد الأداة فاعل بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور))[53], وهذا الفعل ((مضمر مجرَّد من الفاعل؛ ألا ترى أنه لا يرتفع فاعلان به))[54].

يتَّضح من النصوص آنفة الذكر أنَّ الموجِّه هنا لتقدير الحذف هو الإعراب المقرَّر لا الدلالة المقصودة, فتقدير الحذف هنا ((يستدل عليه بالقرينة الصناعية أو الدليل الصناعي المتمثل في المقررات النحوية السابقة التي تشترط عدم دخول هذه الأدوات إلا على الأفعال, كما تشترط عدم تقدم الفاعل على فعله, وواضح أيضًا أن المعنى لا يتوقف على هذا التقدير لأن العناصر المذكورة كافية في الدلالة عليه))[55].

فالتحليل وتقدير الحذف هنا عند ابن جني يتجه ((إلى حل التعارض القائم بين القانون الإعرابي المطرد والحالة المخالفة له في النص موضع الدراسة, ووسيلة ابن جني لمعالجة هذا الإشكال غالبًا ما تتجه-كما هو الشأن عند غيره من النحويين- إلى الاستعانة بالاحتمالات المتعددة التي ينطوي عليها النص في جانب المعنى))[56].

فاعتماد النحويين على التقعيد والقياس اضطرَّهم إلى التدخل في النصوص, فالتركيب الذي لا يخضع إلى القاعدة أو القياس عمدوا إلى التقدير والتأويل فيه, ((فيكون حينئذ للنص صورتان بسبب هذا التدخل: إحداهما منطوقة كما تروى, والأخرى ذهنية نحوية يتصورها النحوي, وهذه الصورة الذهنية التي

يتخيلها النحويون للنص المنطوق قد تشوه النص أحيانًا كما يكون في ما سمّوه ببابي التنازع والاشتغال, وقد تؤدي بالنص إلى أسلوب مخالف كما يكون تقدير النحويين في باب النداء))[57].

فالإعراب هنا هو الأساس في التحليل, فالعناية الأولى هي للإعراب, أمَّا المعنى فأمره ممكن من جانب التأويل, أو التضمين أو غير ذلك[58], نعم, التقدير لابدَّ منه في بعض الأحيان, لكنَّ ((بعض التأويلات التي يجنح إليها النحاة لتخريج بعض النصوص التي تشذ عن الأقيسة النحوية يقدرون فيها محذوفات لا يتطلبها الوقوف على المعنى المقصود منها))[59].

ومن أمثلة تقدير الحذف وأثره الإعرابي في المحتسب ما ذكره ابن جني في تضعيف قراءة يحيى بن يعمر للفظ (أحسنُ) بالرفع في قوله تعالى: "تمامًا على الذي أحسنُ"[60], مع أنَّه جائز عند النحويين[61], يقول: ((هذا مستضعف الإعراب عندنا؛ لحذفك المبتدأ العائد على الذي؛ لأنَّ تقديره: تمامًا على الذي هو أحسن, وحذف هو من هنا ضعيف؛ وذلك أنَّه إنّما يُحذف من صلة الذي الهاءُ المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها, نحو مررت بالذي ضربتَ أي ضربته, وأكرمتُ الذي أهنتَ أي أهنتَه, فالهاء ضمير المفعول, ومن المفعول بدٌّ, وطال الاسم بصلته, فحذفت الهاء لذلك, وليس المبتدأ بنيّف ولا فضلة فيحذف تخفيفًا))[62], فقد ضعَّف القراءة هنا وأخضعها لضعف الإعراب[63].

لم يرتضِ ابن جني هذه القراءة مع أنّها جائزة ولها توجيه نحوي قال به النحويون الأوائل, ولها دلالة معينة هي ((الدين الذي هو أحسنُ دين وأرضاه, أو آتينا موسى الكتاب تمامًا, أي: تامًّا كاملًا, على أحسن ما تكون عليه الكتب))[64].

والسبب في تضعيفها هو سبب نحوي أيضًا؛ فلم يرتضِ تقدير مبتدأ محذوف, وقد استند في ذلك على عدد من الأدلة التي ساقها تأييدًا لما ذهب إليه, وهذه الأدلة هي بالأساس أدلة نحوية خالصة, وهذه الأدلة تتركَّز في كون المقدَّر مبتدأ, فلو كان المقدَّر فضلة لما ضعفت القراءة؛ فالمبتدأ ليس فضلة فيحذَف, بل هو ركن أساسيٌّ في التركيب.

يتضح ممَّا سبق أنَّ الموجِّه النحوي في تقدير الحذف هو الموجِّه الأساس في تحليل النصوص وتفسيرها وتعليلها, وممَّا سهَّل ذلك هو إمكانية الاختيار مع تعدُّد الاحتمالات والتأويلات والتقديرات التي فتحت المجال لاختيار التقدير المناسب الذي لا يتعارض مع المقرَّر النحوي, وأدَّى ذلك إلى كون الدلالة المقصودة شيئًا ثانويًا, إن توافقت مع الإعراب فبها, وإن خالفته رُجِّح تأويل آخر من بين التأويلات المختلفة؛ وبهذا ((يتحول المعنى تحت تأثير هيمنة قانون الإعمال ومنطقه الصارم إلى تقدير إعرابي, بغض النظر عن التعارض القائم بين تفسير المعنى))[65], وتقدير الإعراب, كما هو الحال في تحليل قوله تعالى: "إن هذان لساحران"[66], فقد ((قرئت بـ(إنَّ) الثقيلة, حيث يقدر ضمير شأن محذوف هو اسم (إنَّ) والجملة التالية هي جملة الخبر, بيد أن القانون النحوي يأبى أن تدخل لام الابتداء على خبر المبتدأ, فيلزم تقدير مبتدأ محذوف بعد اللام (هما) وخبره (ساحران) وهكذا يكون التقدير إنه هذان لهما ساحران, وواضح أن المعنى لا يحتاج إلى هذين المحذوفين))[67], وهذه التقديرات هي تقديرات اضطرارية استدعتها المقرَّرات النحوية التي تندرج غالبًا ضمن ما يصفه النحويون بـ(تمثيل ولم يُتكلَّم به).

خاتمة البحث

اتَّضح لنا في الخطاب التنظيري عند ابن جني أنَّ المبدأ الأساس الذي ينبغي الاستناد إليه في تقدير الحذف هو أنَّ الإعراب تابع للدلالة المقصودة, فإن تحقَّق التوافق بين الإعراب والدلالة فهذا هو المطلوب, وإن لم يتحقَّق ذلك عُدِّل طريق الإعراب ليوافق الدلالة المقصودة؛ فالدارس لأيِّ تركيب لغويٍّ يسعى دائمًا

إلى المقاربة بين ما هو مقرَّر من قواعد وبين ما يُنتج من دلالة وفق منظور يقوم على دراسة وتحليل الاحتمالات اللغوية واختيار ما يتوافق مع هذه المقاربة.

لكنَّ الذي رأيناه في التطبيق وقراءة النصوص أنَّه لم يتقيد تقيُّدًا تامًّا بهذا الأساس في مواضع عدّة من كتابيه؛ ولعلَّ السبب في ذلك هو صعوبة تطبيق هذا الأساس وفق منهجه في كلِّ كتاب؛ ففي الخصائص عند تحليله للقضايا النحوية يحاول جاهدًا عدم الخروج على المقرَّر النحوي, لذا يسعى إلى المواءمة بين تقدير الحذف والإعراب والناتج الدلالي المقصود, وتتحقَّق له أحيانًا, وقد لا يتحقَّق فيعمد إلى اختيار وجه من بين الوجوه المحتملة للتركيب بحيث لا يخرج على المقرَّر النحوي وبذا يتَّجه النص اتِّجاهًا دلاليًا قد لا يكون هو المقصود.

وفي المحتسب يقتضي منهجه الدفاع عن القراءات القرآنية الشاذَّة وتوجيهها توجيهًا نحويًا مقبولًا؛ لذا قد لا تتحقَّق له المقاربة في تقدير الحذف بين الإعراب والدلالة المقصودة, فيستند إلى المقرَّر النحوي وفق الاحتمالات الدلالية المتاحة, وهذا التقدير قد يوجِّه النصَّ توجيهًا دلاليًا آخر غير مقصود من المتكلم.

هوامش البحث

(1) الحذف والتقدير في النحو العربي, د. علي أبو المكارم: 200.

(2) نفسه: 204.

(3) نفسه: 204.

(4) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها, د. صاحب أبو جناح: 143.

(5) التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسير, د. حسن خميس الملخ: 189.

(6) الحذف والتقدير في النحو العربي: 207.

(7) الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني (ت392ه), تحقيق: محمد علي النجار: 35/1.

(8) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها, أحمد بن فارس الرازي اللغوي (ت395ه), تحقيق: د. عمر فاروق الطبَّاع:75, وينظر: الإعراب والمعنى في القرآن الكريم, د.محمد أحمد خضير: 10, والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث, د.محمد حماسة عبد اللطيف: 217.

(9) ينظر: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية, د. محمد حسن حسن جبل: 139, ونظرات في الجملة العربية, د. كريم حسين ناصح الخالدي: 67.

(10) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي, طاهر سليمان حمودة :21.

(11) نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى, د. عمر أبو خرمة: 167.

(12) مباحث حول نحو النص, د. عبد العظيم فتحي خليل: 30.

(13) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 148.

(14) النحويون والقرآن, خليل بنيان الحسون: 298.

(15) الخصائص: 279/1-284.

(16) نفسه: 284/1-293.

(17) ينظر: نفسه: 360/2-380.

(18) نفسه: 283/1-284.

(19) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 126.

(20) ينظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 79.

(21) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 127.

(22) الخصائص: 283/1.

(23) نفسه: 285/1.

(24) الحذف والتقدير في النحو العربي: 248.

(25) الخصائص: 285/1.

(26) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, أبو الفتح عثمان بن جني (ت392ه), تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون: 32/1.

(27) كتاب التعريفات, علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ), تحقيق: إبراهيم الأبياري: 214, وينظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي, د. فؤاد بو علي: 38.

(28) نظرية المعنى في الدراسات النحوية العربية, أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي: 118.

(29) النساء: من الآية 1.

(30) الخصائص: 285/1.

(31) ينظر: كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180ه), تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون: 381/2, والمفصل في علم العربية, أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ), تحقيق: د.فخر صالح قدارة: 126, وشرح كافية ابن الحاجب, رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ), تحقيق: أحمد السيد أحمد: 355/2.

(32) ينظر: الخصائص: 285/1.

(33) التحرير والتنوير, محمد الطاهر ابن عاشور: 218/4.

(34) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت(538هـ), تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود, وعلي محمد معوّض: 6/2.

(35) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص, محمد الشاوش: 487.

(36) مواهب الرحمن في تفسير القرآن, السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري: 235/7.

(37) ينظر: المحتسب333/1, 234, 54/2, 60, 100, 129, 295.

(38) النساء: من الآية 1.

(39) المحتسب: 179/1, وينظر: الكشاف: 7/2.

(40) المحتسب: 179/1, وينظر: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب, محمد الرازي فخر الدين ابن ضياء الدين عمر (ت604ه): 171/9.

(41) المحتسب: 179/1.

(42) الحذف والتقدير في النحو العربي: 248, وينظر: دراسات نقدية في النحو العربي, د.عبد الرحمن محمد أيوب: 165.

(43) موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث, د. زهير غازي زاهد: 205.

(44) ينظر: المحتسب: 179/1.

(45) الكشاف: 6/2.

(46) مواهب الرحمن: 234/7.

(47) نفسه: 234/7.

(48) الانشقاق: 1.

(49) التكوير: 1.

(50) النساء: 176.

(51) الإسراء: 100.

(52) الخصائص: 380/2.

(53) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 124, وينظر: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة, د. جنان التميمي: 22-23.

(54) الخصائص: 380/2.

(55) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 124.

(56) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 148.

(57) موضوعات في نظرية النحو العربي: 203.

(58) ينظر: نحو القرآن, أحمد عبد الستار الجواري: 60.

(59) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 123.

(60) الأنعام: 154.

(61) ينظر: كتاب سيبويه: 108/2, ومعاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ): 365/1, وقضايا نحوية وصرفية, د. ناصر حسين علي: 44.

(62) المحتسب: 234/1.

(63) ينظر: قضايا نحوية وصرفية: 44.

(64) الكشاف: 414/2.

(65) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: 79-80.

(66) طه: 63.

(67) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 123-124.

روافد البحث

- الأسس المعرفية والمنهجية في الخطاب النحوي العربي, د.فؤاد بوعلي, ط1, عالم الكتب, الأردن, 2011م.
- أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية, د. محمد حسن حسن جبل, ط2, البربرى للطباعة الحديثة, مصر, 2000م.
- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص, محمد الشاوش, ط1, كلية الآداب منّوبة مع المؤسسة العربية للتوزيع, تونس, 1421هـ-2001م.
- الإعراب والمعنى في القرآن الكريم, د.محمد أحمد خضير, مكتبة الأنجلو المصرية, القاهرة, (د-ت).
- تفسير التحرير والتنوير, محمد الطاهر ابن عاشور, الدار التونسية للنشر, تونس, 1984م.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب, محمد الرازي فخر الدين ابن ضياء الدين عمر (ت604ه), ط1, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, بيروت-لبنان, 1401ه-1981م.
- التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء التحليل التفسير, د. حسن خميس الملخ, ط1, دار الشروق للنشر والتوزيع, عمَّان-الأردن, 2002م.
- الحذف والتقدير في النحو العربي, د. علي أبو المكارم, ط1, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع,

القاهرة, 2007م.

- الخصائص, أبو الفتح عثمان بن جني ت(392ه), تح: محمد علي النجار, ط2, عالم الكتب للطباعة والنشر, بيروت, 2010م.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها, د.صاحب أبو جناح, ط1, دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع, عمان-الأردن, 1419هـ-1998م.
- دراسات نقدية في النحو العربي, د.عبد الرحمن محمد أيوب, مؤسسة الصباح, الكويت, (د-ت).
- شرح كافية ابن الحاجب, رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686ه), تحقيق: أحمد السيد أحمد, المكتبة التوقيفية, القاهرة-مصر, (د-ت).
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها, أحمد بن فارس الرازي اللغوي (ت395ه), تحقيق: د.عمر فاروق الطبَّاع, ط1, مكتبة المعارف, بيروت-لبنان, 1414ه-1993م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي, طاهر سليمان حموده, الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع, مصر, 1998م.
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث, د. محمد حماسة عبد اللطيف, ط1, مكتبة أم القرى, الكويت, 1984م.
- قضايا نحوية وصرفية, د. ناصر حسين علي, المطبعة التعاونية بدمشق, دمشق, 1989م-1409ه.
- كتاب التعريفات, علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ), تحقيق: إبراهيم الأبياري, دار الريان للتراث, (د.ت).
- كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت (180ه), تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة, 1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت(538هـ), تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود, وعلي محمد معوّض, ط1, مكتبة العبيكان, الرياض, 1418هـ-1998م.
- مباحث حول نحو النص, د. عبد العظيم فتحي خليل, جامعة الأزهر-كلية اللغة العربية, القاهرة, (د.ت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها, أبو الفتح عثمان بن جني (ت392ه), تحقيق: علي النجدي ناصف, د.عبد الحليم النجّار, د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي, ط2, القاهرة, 1415ه-1994م.
- المفصل في علم العربية, أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538ه), تحقيق: د.فخر صالح قدارة, ط1, دار عمار للنشر والتوزيع, عمان-الأردن, 1425ه-2004م.
- معاني القرآن, أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ), ط3, عالم الكتب, بيروت-لبنان, 1403ه-

1983م.

- مواهب الرحمن في تفسير القرآن, السيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري, ط5, منشورات دار التفسير, قم, 1431ه-2010م.
- موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث, د.زهير غازي زاهد, ط1, دار الغدير, قم, 1434هـ.
- النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة, د. جنان التميمي, ط1, دار الفارابي للنشر والتوزيع, بيروت-لبنان, 2013م.
- نحو القرآن, أحمد عبد الستار الجواري, مكتبة اللغة العربية, بغداد-العراق, 1394ه-1974م.
- نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى, د. عمر محمد أبو خرمة, ط1, عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع, الأردن, 1425ه-2004م.
- النحويون والقرآن, خليل بنيان الراشد, مكتبة الرسالة الحديثة, عمّان, (د.ت).
- نظرات في الجملة العربية, أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي, ط1, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمّان, 1425هـ-2005م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية العربية, أ.د. كريم حسين ناصح الخالدي, ط1, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 1427هـ-2006م.